BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

الإعـــلام وثقافة الحـــوار

دور ضروري وقيم غائبة

عمرو عبد السميع:

السيدات والسادة ... لقد اخترت عمليًّا وواقعيًّا نصف عنوان هذه المحاضرة! و لم يكن ما اخترته متعلقًا بالمضمون أو المحتوى، ولكنه كان سطرًا للتحديد وللتدقيق فحسب! إذ إن صاحب الدعوة الكريمة التي منحتني شرف الالتقاء بكم، وفرصة النقاش معكم، آثر أن يرفقها بتحديد العنوان، واختيار الموضوع. فلما وجدت أن اختياره يصادف اهتمامًا خاصًّا عندي، وأحسبه يصادف ذات الاهتمام لديكم، وأنتم شركاء في هذه الدعوة النبيلة، كما أنكم شركاء في مناقشة موضوعها، لم أملك إلا كل تسليم وخضوع. فقط أضفت (دور ضروري وقيم غائبة) الذي وجدته بمثابة علامة طريق تحفظ هذا النقاش من أن يضل سبيله، أو مانعة صواعق تحميه من الاحتراق بنيران (الخروج عن الموضوع) أو لهب (الخروج عن النص)!!

وموضوعنا يتحدث عن الصحافة والحوار السياسي من خلال كونه دورًا ضروريًّا كما يعرض للقيم الغائبة عن اكتمال هذا الدور. ولا أظن أن موضوعًا عامًّا في مصر اختلطت والتبست حوله الآراء والانطباعات والأفكار، قدر موضوع الصحافة، وربما كان بعض أسباب هذا الخلط أو الالتباس، هو أن مهنة الصحافة في ذاتها – وإن تمتعت بمساحة ضوء كبيرة بحكم علنيتها وبحكم شدة تأثيرها وبحكم اتساع نطاق اختصاصها ليشمل كل شيء تقريبًا – ما زالت مهنة غامضة في ذهن الكثيرين. يستسهلونها أحيانًا، ربما تأثرًا ببعض الصور النمطية التي تحفل بها المسرحيات الكوميدية، أو الأفلام عن شخصية الصحفي المشتغل بالكلمة، يستسهلونها حتى ليكاد كل منهم أن يتصور أن في

إمكانه مزاولتها بكل يسر ونجاح. ويستصعبونها أحيانًا أخرى، ربما تأثرًا ببعض صور المجاز اللفظي، التي يحفل بها التراث الأدبي العربي، حين يرددون أقوالاً من طراز: (قلم الصحافة النابض) أو أن فلانًا (يكتب بدمه)، ويحمِّلون الصحافة من جراء هذا التأثر ما لا تطيقه من مهام، وما يتجاوز قدراتها من أعباء! بل إن أحد جوانب الخلط والالتباس الكبرى في هذا الإطار أن تصورًا ساد قطاعات كثيرة من الجمهور في مصر، وربما بعض المثقفين كذلك عن أن الصحافة تشارك في صناعة القرار السياسي، وربما كان ذلك وليد قيام بعض الصحف – في سياقات زمنية مختلفة – بالترويج لطريقة هذا النظام السياسي أو ذاك في توزيع القيم والأهداف، أو لقيام بعض الصحف – في سياقات زمنية أخرى– بإثارة حالة من حالات عدم الرضاء العام لدى الجمهور تجاه طريقة هذا النظام أو ذاك في توزيع القيم والأهداف.

وترجمة هذا الوضع – ببساطة أرجو ألا تكون مخلة– هو أن الصحافة لا تسهم في صناعة القرار السياسي، ولكنها تشارك في تشكيل القرار السياسي بالرأي. بمعنى أنها قد تكون الوسيط الأمثل لحالة حوار متصل بين مؤسسات تحكم، وبين جمهور يحكم. والتي من خلالها يعكس الرأي العام نفسه في حالات متباينة من الرضاء أو عدم الرضاء العام، كما يمكن أن ينقل الجمهور مطالبه من السلطة، وقد تتجاوز الصحافة حدود هذا الدور – في الفترات السوية والمضيئة من تاريخها لتلعب دورا أكثر أهمية يتمثل في: (التنبيه لمخاطر القرار السياسي). كما قد تنسحب الصحافة إلى دور أكثر تواضعا وأقل قيمةفي الفترات المعوجة والحالكة من تاريخها يختزل نفسه إلى: (التبرير للقرار السياسي). وما بين (التنبيه) و(التبرير)، ما بين (المشاركة في تشكيل القرار السياسي بالرأي) و(الاشتراك في صناعة القرار السياسي)، بل وبين (الصور النمطية) في الأفلام والمسرحيات، و(الصور المجازية) في الأدب والأشعار، تاه المعنى، وضاعت حقيقة الدور، على الأقل في أذهان الجمهور التي سادها خلط والتباس كبير حول حقيقة هذه المهنة الغامضة واللامعة في آن واحد.

لقد كان تقرير لجنة ماكبرايد لدراسة مشكلات الاتصال واحدًا من الوثائق الحاسمة في هذا السياق حين حدد دور الصحافة بأنها: "تقوم بجمع المعلومات ودراسة مشكلة معينة تواجه شعبًا معينًا بغية معاونة صانع القرار في الاختيار الصحيح بين بدائل مختلفة". ولا أظن أن أحدًا ينبغي أن يطالب الصحافة بأكثر من هذا الدور حتى وإن تأثر بالمجاز والفلكلور والأساطير، كما لا أظن أن أحدًا يمكن أن يسمح للصحافة بأن تمارس ما هو أقل من هذا الدور، حتى وإن تكاثرت الضغوط، وعظمت الكوابح. اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بالنضال ضد حكم أجنبي أو سلطة احتلال؛ حينئذ يتوجب على الصحافة أن تمارس دورًا آخر يصل في بعض درجاته إلى ما يسمى بالصحافة السرية أو صحافة

تحت الأرض التي لا تحاور وإنما تقاتل ولا تسعى لتنبيه أي سلطة ولكنها تسعى لتحريض كل الجماهير. ولقد لعبت الصحافة دورًا تاريخيًّا في إفشاء وإذكاء حالة حوار عام في مصر منذ أن شهدت بزوغها الأول على يد الشيخ رفاعة باشا رافع الطهطاوي عام ١٨٢٨، مرورا بمراحل ست انتظمت تاريخها المدون كله وهي أولاً مرحلة الترجمة التي كان بطلها الشيخ رفاعة نفسه حين علم الوالي (السلطة) وعلم الناس (العامة) في الوقائع المصرية مبادئ "البوليطيقا" كما أسماها، وشرح معنى الحوار بين الحاكم والمحكوم، ذلك الحوار الذي شهد فصولاً منه وقت أن ابتعث إلى باريز (باريس). وقد كان أحمد لطفي السيد في "الجريدة" امتدادًا لمرحلة الترجمة يضيف من عنديات ويسقط على الواقع ما يبلور أفكار الحوار العام ويمصرها إذا جاز التعبير. ثم جاءت مرحلة "خطابية" عندما بدأت المؤامرة على المشروع النهضوي للخديوي إسماعيل وعجز الخديوي عن الوفاء بآمال المصريين. وتمثلت في صحف يعقوب صنوع في مصر وفي المهجر، ثم عندما لاحت بوادر الاحتلال فتمثلت في الأستاذ وصحف عبد الله النديم إبان الثورة العرابية، ثم صحف مصطفى باشا كامل والحزب الوطني في مطلع هذا القرن (اللواء) و(العلم) و(المؤيد) بكل نجومها ورموزها الشيخ عبد العزيز جاويش والشيخ علي يوسف ومحمد فريد، واستمرت الروح الباسلة لهذه المجموعة من الصحف في امتداداتها الكثيرة إبان ثورة ١٩١٩. وجاءت بعد ذلك مرحلة أسميها (ثرثرة الصالونات) وفيها كانت صحف الأحزاب المنشقة عن الوفد تمارس جدلاً أقرب إلى الدغدغة السياسية منه إلى الاختلاف الفكري وتُعَّني بالفضائح أكثر من عنايتها بالحقائق، وتهتم بالعراك فيما بينها، بأكثر من اهتمامها بالحوار مع الناس أو الصدام مع سلطة الاحتلال، ربما توجد بعض الاستثناءات هنا أو هناك، إلا أنها تبقى حالات مفردة لا تمثل تيارًا كما لا تعبر عن حالة الصحافة المصرية بعامة، مثل حالة روز اليوسف.

وأتوقف – قليلاً – عند المرحلة الرابعة أي مرحلة التأميم التي تبدأ بصدور قانون تنظيم الصحافة في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ إذ إن هذه المرحلة يختصها الكثيرون اليوم – لأسباب تتعلق بتصفية حسابات شخصية أو سياسية– بهجومهم العنيف وبوصمها ضمن كل مفردات المرحلة بأنها كانت خطأ وكانت خطيئة وكانت عيبًا وكانت عورة، وعرفنا عنها فلكلورا ذائعا يصفها بأنها مرحلة الصوت الواحد، ومرحلة الصحافة الشمولية التعبوية، وهي جميعًا أوصاف لا تمثل الدقة العلمية بحال، كما تسلب صحافة هذه المرحلة رصيدها الذي يجب أن يسجل لها في إذكائها لحالة حوار واسع النطاق. فقد كانت صحافة هذه المرحلة تمثل بدقة ما يعرف بالتعددية في إطار، إذ ظهرت فيها وحولها اتجاهات متنوعة وآراء معارضة، مارست دورًا معتبرًا في الحوار مع السلطة وفي الحوار مع الناس، وشهدنا فيها معارك فكرية كبيرة كتلك التي دارت بين فضيلة الشيخ محمد الغزالي وبين الأستاذ صلاح جاهين رحمة الله عليهما إبان المؤتمر الوطني للقوى الشعبية. كما تصدرت صفحاتها

رواية "بنك القلق" لتوفيق الحكيم التي لا يمكن وصفها بأنها كانت رجع صدى للصوت الواحد، وإنما كانت بكل ارتياح جزءًا من تعددية نغمية في إطار. وشهدت كذلك نشر "ميرامار" و"السمان والخريف" اللتين لم يكن الأستاذ نجيب محفوظ يمارس من خلالهما إلا كل انتقاد لاذع ومثير. وفوق هذا فقد تعددت الأصوات في وعاء الصحافة المصرية وقتها من خلال وفي أعقاب مناقشات المؤتمرات القومية السنوية للتنظيم السياسي الواحد، لتشمل كل القضايا بدءا من قضية (عدم مناطحة أمريكا) وانتهاءً بقضية (المطالَبة بحظر الميني جيب). بل وشهدت هذه المرحلة معارك ذات طابع مهني وقانوني يندر أن تحدث أو تتكرر، ومنها معركة حقوق النشر الخاصة بمذكرات الماريشال زوكوف.

كانت هذه هي المرحلة التي طُرحت فيها أفكار عملاقة وخلاقة بدءا من فكرة دولة فلسطينية في الضفة وغزة، إلى فكرة خريطة سكانية جديدة لمصر، وكانت هذه هي المرحلة التي كانت فيها الصحافة جديلة تصنع مع غيرها ضفيرة المشروع المهني المرتبط بالمشروع الثقافي المرتبط بالمشروع السياسي لـــ ٢٣ يوليو، وتضع الصحافة المصرية في ترتيب متقدم لافت على خريطة العالم الإعلامية بوثائق وإحصاءات دولية وليس بأرقام اخترعها من يرتبطون بهذه المرحلة أو يؤمنون بفكرها.

لقد كانت الصحافة المصرية –في هذا الوقت– طرفًا مشتبكًا بالحوار طوال الوقت، وفي كل القضايا. ثم تأتي المرحلة الخامسة التي تبدأ بإقرار التعددية الحزبية في مصر بدءًا من ١١ نوفمبر ١٩٧٦، وهي التي أسميها (النكوص إلى ثرثرة الصالونات) تلك التي شهدت – مع انتشار الصحف الحزبية والأهلية في مصر – الميل القديم نفسه إلى الرغي واللغط والنزوع إلى الفضائحية، وغياب المشروع الفكري أو السياسي للصحيفة، والاشتباك بالعراك فيما بين الصحف والصحفيين، لا الاشتباك بالحوار مع الناس أو السلطة الوطنية فضلاً عن اختفاء الهاجس المهني الدافع إلى التطوير والارتباط بأدوات العصر الإعلامية سواء في أسلوب التعبير أو في التقنية المستخدمة، اللهم إلا في صحيفة واحدة تم وضع أساس مشروعها المهني في المرحلة التي توصف بأنها مرحلة الصوت الواحد.

والواقع أن الصحافة المصرية في هذه المرحلة الخامسة كانت متأخرة عن المجتمع الذي اشتبك بالحوار الجاد – عبر وسائط أخرى – في قضايا بالغة الأهمية تتعلق بمواجهة الردة السياسية والاجتماعية والفكرية التي حاولت أن تجبر هذا المجتمع على الدخول إلى ساحة جدل سبق أن مر به، وعلى فرز وتصنيف أفكار وقوى سبق أن فرزها وصنفها، وعلى الوصول إلى نتائج سبق وأن حسم موقفه منها. بل وكانت الصحافة المصرية في هذه المرحلة الخامسة متأخرة عن السلطة الوطنية التي

سعت بمبادرات منها أحيانًا، وتكيفًا مع شكل الزمن الجديد أحيانًا أخرى، إلى توسيع هوامش حرية التعبير في المجتمع المصري بشكل غير مسبوق، فإذا ببعض الأداء الصحفي يخترق حدود المسؤلية الاجتماعية ويُعرّض حدود حرية التعبير لأضرار لا يمكن الإحاطة بها.

لقد كانت الصحف الحزبية هي أبرز علامات هذه المرحلة، وفي يقيني أن أداءها لا يُنسب إلى الكوادر المهنية القائمة عليها، أو العاملة فيها بمقدار ما يُنسب إلى قيادات الأحزاب التي تصدرها وزعاماتها. فقد عانت هذه الأحزاب المصرية من مرضين عضالين هما: الواحدية والسلفية السياسية. إذ إنه على الرغم من أن كلاً منها يعد طرفًا في نظام عنوانه التعددية، إلا أن أيهما مارس دوره السياسي بفكر واحدي لا يعترف بالآخر ولا يقرأ لغته، ولا يفسح له مساحة أو نصف مساحة اختلاف، وأقام أساس حركته على نفي الآخر، كل آخر، وأي آخر. بل وافتقدت هذه الأحزاب كما أثبتت أطروحة لنيل درجة الدكتوراة ناقشتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قبل سنوات، أي أساس لديمقراطية داخلية فيها، ومارست سلطة زعيم الحزب سيطرة كاسحة على صحيفة الحزب والعاملين فيها، بأكثر مما مارست السلطة السياسية سيطرة على صحفها القومية التي تعددت فيها بالفعل الآراء. وكان المرض الآخر هو السلفية السياسية، التي سيطرت على الأحزاب وصحفها ومنعتها من أداء دورها المفترض في إذكاء حالة الحوار، التي بطبيعتها ترتبط بالمستقبل. فأصبحت هموم هذه الصحف الأساسية هي الحديث عن واقعة ٤ فبراير أو حادث القصاصين، أو تاريخ الحركة الشيوعية، أو التساؤل عمن قتل حسن البنا، أو إثبات أن ثورة ٢٣ يوليو كانت حتمية تاريخية.

وأصبحت المرجعيات السياسية السائدة في هذه الأحزاب، والمسيطرة على صحافاتها، مرجعيات معزولة عن المستقبل، مندمجة تتمايل في دروشة عجيبة على دقات زار ماضوي لا يصنع حوارًا جادًّا في البلد، ولا يحرص على استشراف المستقبل أو الإجابة على أسئلته. لقد اختارت هذه الصحف المهمة السهلة، حين قررت اختزال أدائها في الهجوم على كل ما هو سلطة، ثم الانسحاب إلى الماضي، والانهماك في تغيير معالمه وإعادة صياغته وتركيبه. وعلى الرغم من ذلك فإن المهنيين العاملين في هذه الصحف يستيقظون من آنٍ لآخر، ليقاوموا تأثير هذين المرضين، وينجحون نجاحات استثنائية متفرقة في الالتحاق بركب الحوار واللحاق بمسيرة المجتمع التي تحاول التحرك إلى الأمام، متواصلين مع تراث مهنتهم في إذكاء حالة النقاش المستقبلي العام، ومحاولين الانعزال عن تأثيرات زعامات أحزابهم في تشجيع حالة من النكوص الماضوي العام. أما المرحلة السادسة فهي تلك التي بدأت مع حالة الحراك السياسي بعد ٢٨ فبراير ٢٠٠٥، وكانت أضلاعها هي الصحف الخاصة والقومية والحزبية، والبرامج التليفزيونية اليومية ذات الطابع السياسي والإخباري في التليفزيونات

الخاصة والعربية. ولأنكم تعيشون هذه المرحلة الآن مندمجين في تفاصيلها ووقائعها فربما يكون الأفضل أن أوجز حزمة من الاستخلاصات لا تعيد على مسامعكم ما تعايشون مفرداته وتتفاعلون معه بشكل يومي:

أولاً: تتسم تلك المرحلة بحرية غير مسبوقة على مستوى الخطاب الشفاهي أو المكتوب، المبثوث والمطبوع، أرجو أن تسمحوا لي بتصور مغاير حول ناتجها أو خرجها.. إذ إن نوع الأداء الإعلامي أو الصحفي الحالي أفضى بنا إلى تقاطعات مدهشة استهدفت التخديم على مصالح بعض رجال الأعمال، أو أجندات إقليمية ودولية، بما اختصر فضاءات التعبير، وقصرها على أصحاب القوة الإعلامية نائيًا عن مصالح الجمهور حارمًا إياه حق الظهور إلا من خلال عملية استيفاء الشكل من خلال بعض المهاتفات أو خطابات البريد المرتبة في أحيان كثيرة، أو التي تصيب في نفس أوعية آراء المحطة أو الجريدة، وتتطابق مع فكر القائمين بالاتصال في كليهما. لقد صرنا بإزاء استبدال السلطة الكاسحة لرجال الأعمال، وبعض القوى الإقليمية والدولية بسلطة الدولة التي عمد رهط من الإعلاميين والصحفيين الجدد إلى الإشارة إليها بوصفها صنوًا للاستبداد. كما بتنا أسرى في قبضة تصور واحد عبر تلك المحطات والجرائد تتبناه عصبة القائمين بالاتصال فيها، متبادلين مفرداته لتأكيد مصداقية المحتوى، أو لبناء نجومية هذا الكاتب أو ذاك المذيع.

ثانيًا: اتسمت تلك المرحلة أيضًا بتآكل إن لم يكن تلاشي ما يسمى بالكود الأخلاقي أو حدود المسئولية الاجتماعية. وأتذكر بكثير من الأسى ما كنا ندرسه لطلبة الإعلام في الجامعات المصرية حين كنا نقول استخدم: (مات بعد العملية الجراحية) لا (مات من العملية الجراحية)، استخدم (وقع تصادم بين سيارتين) ولا تستخدم (صدمت سيارة فلان سيارة علان). ثم إن هناك أمورًا تدخل في جوهر مفهوم الأمن القومي ينبغي أن تكون تناولاتها عابرة للأحزاب والقوى السياسية وألا تبيت مسرحًا للتضاغط أو المناورة أو استخدام تقنيات سلبية في الحوار الصحفي أو الإعلامي حولها منها الكذب أو عرض الرأي على أنه حقيقة.

ثالثًا: أدى الاستقطاب غير الموضوعي الذي يسود هذه المرحلة إلى انتفاء منطق الحوار ذاته؛ إذ صارت القنوات والجرائد الخاصة تتبنى بالإبراز والتلميع نجوم المعارضة والمناهضة، على حين صارت القنوات والجرائد المسماة بالقومية تحتضن رموز الحكومة والإدارة. وأصبحت الجرائد الحزبية أسيرة من يحملون شارة الحزب أو علامته التجارية أيـًّا كان مستواهم السياسي أو وزن وأرجحية حضورهم العام. ورأينا افتعال تطعيم بعض تلك الوسائط بعناصر تختلف معها ومع أحجامها في الرأي للإيحاء بالتنوع على حين كانت الاختيارات في ذلك السياق دائمًا للعناصر الأضعف، أو تعمد

إضعافها عبر تهجم وحصار. القصة كلها ابتعدت كثيرًا عن فكرة (الديالوج) أو الحديث مع الآخر وصارت أشبه بالمونولوج أو الحديث إلى النفس!

ودائمًا ما أميل في كتاباتي أو محاضراتي إلى إحالة المهتمين بالإعلام أو العاملين في ساحته إلى النماذج الدولية الأكثر شهرة وحضورًا إذ إنها —في يقيني— تظل الشكل الذي ينبغي محاكاته واستنساخه، وفي هذا مثلاً تعودت الإشارة إلى نجوم الحوار التليفزيوني مثل السير دافيد فروست في (بي. بي. سي. BBC)، ولاري كينج في (سي. إن. إن. CNN) وتشارلي روز في (BPS) وجيرمي باكسمان في BBC. كما تعودت الإشارة إلى جانب من استخلاصي الذي حصلت عليه من تجربتي البريطانية وهو وجود مدرستين في الحوار السياسي التليفزيوني الأولى يمثلها دافيد فروست وهي تعتمد على إجراء حوار ناعم لطيف مع المسئولين والسياسيين على نحو يدفع الضيف إلى حب البرنامج ويحرص على الظهور به وإجابة كل الأسئلة عبر صلة أساسها الاحترام والإعجاب وعدم الرغبة في الإحراج بين المحاور والضيف. أما المدرسة الثانية فيمثلها جيرمي باكسمان وتعتمد على استفزاز الضيف سواء كان سياسيًا أو غيره حتى يتورط في الإجابة، وأيضًا مواجهته بكل ما يدور في مخيلة المشاهد بشكل صريح لا تجميل أو زواق فيه والاستمرار الدءوب في طرح الأسئلة حتى لو تطلب الأمر إعادة طرح سؤال لم يجب عليه الضيف ١٠ أو ١٥ مرة كما فعل باكسمان مع وزير الداخلية البريطاني الأسبق، وزعيم حزب المحافظين الأسبق كذلك مايكل هاورد عام ١٩٩٧.

ودائمًا ما أحيل المهتم أو الدارس للحوار التليفزيوني إلى مخاطبة التليفزيون البريطاني للحصول على شرائط أشهر مقابلات حوارية جرت بين مذيعين تليفزيونيين وسياسيين أو مشاهير وبينها:

(ريتشارد نيكسون مع دافيد فروست).

(الأميرة ديانا مع مارتن بشير في بانوراما).

(جون لينون المغني الراحل في البيتلز مع جان وينر).

(مارلين مونرو مع ترومان كابوتي).

(مالكو لم إكس مع أليكس هيلي).

(هتلر مع جي إس فايريك).

(كاسترو مع هربرت ماثيوس).

إن أي حديث عن حرية الصحافة أو عن دورها الضروري في إذكاء وإعمال حالة حوار واجبة وضرورية في المجتمع المصري، لا ينبغي أن يُطرح بمفرده معلقًا من جذوره أو من شواشيه في

الهواء، وإنما يجب أن يكون في إطار علاقات جدلية متشابكة ومعقدة تتواصل مع مرحلة النمو الاقتصادي/الاجتماعي التي يمر بها المجتمع، ونمط الشرعية السائد فيه (بطريركيًّا أو كاريزميًّا أو مؤسسيًّا)، وبشكل النظام الحاكم فيه (شموليًّا أو سلطويًّا أو قانونيًّا رشيدًا)، بل وتتواصل مع المزاج المسيطر على هذا المجتمع (متسامحًا أو متطرفًا أو وسطيًّا)، بل وشكل النظام العالمي (ثنائيًّا أو أُحاديًّا أو متعدد المراكز). فإن كان التراث المصري الصحفي السياسي الديمقراطي هو تراث قديم، له أسس راسخة – كما أسلفنا – أقرت الحوار وأرست قواعده عبر الفترات السوية والمضيئة من تاريخنا، فذلك لا يعني أن ننظر إليه اليوم .بمنظار أو عدسة لا يتكثف فيها أو عبرها، إلا حزم ضوء تنتمي إلى هذا الماضي فقط، أو ترتبط بهذا التراث فحسب، إذ إن الصحافة المصرية مثلها كمثل كل المؤسسات التنويرية في المجتمع المصري وفي التاريخ المصري، مستهدفة – الآن – ضمن منظومة من المؤسسات والقيم والأفكار، من تيارات خرجت على العقد الاجتماعي والسياسي، الذي تراضى أبناء الوطن عليه، قبل أن تخرج على الدستور والقانون نفسيهما، والتي تمثل اليوم أكبر الأخطار التي تحيق بالديمقراطية وبالحريات، على الرغم من كون أصحابها أكثر الصارخين بشعارات براقة تتحدث آناء الليل وأطراف النهار عن هذه الديمقراطية وتلك الحريات مخاطبة الخارج بأكثر مما تخاطب الداخل.

صحيح إن الديمقراطية منذ أن تلفظ بها هيردوت قاصدًا معناها الاصطلاحي – الذي ما زال شائعًا – أي حكم الشعب، هي محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسي يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذي تتطلع إليه كل الشعوب، إلا أنها –وفي الوقت ذاته– واحدة من أكثر الكلمات التي أصبحت في عالمنا اليوم حمالة أوجه، وصاحبة معان متباينة، لم يقصدها بالقطع هيردوت، كما لا يعنيها بالطبع كل من يرفع لافتاتها أو يتعهد بحمايتها، فالفجوة بين الشعار المعلن، والسياسة الفعلية، أصبحت تتسع بشكل لافت، يبتعد بكلمة الديمقراطية عن معناها المفترض وعن قيمها المتعارف عليها. فالديمقراطية التي تمثل البديل العالمي بعد انهيار الأبنية السياسية والأيديولوجية الجبارة ذات الطابع الماركسي والاشتراكي، أصبحت إحدى وسائل القوة المهيمنة على العالم أحادي القطبية للتدخل في الشئون الداخلية للدول والمجتمعات، والتي تمثل معيارًا للرضا، من جانب هذه القوة حين تمنح، كما تمثل معيارًا للسخط من جانب تلك القوة حين تمنع. وعلى جسر المنح والمنع هذا، أصبحت الديمقراطية هي الكلمة التي تتدفق – بسبب تحققها – المعونات أو الإمدادات، أو يُفرض – بسبب غيابها – الحظر أو التدخل. بعبارة أخرى، فقد أصبح توخي الديمقراطية ورفع شعارها هو الذي يمنح هذا النظام السياسي أو ذاك شهادة حسن سير وسلوك معتمدة دوليًّا، إلا أن هذه الشهادات كما علمتنا دروس الواقع تمنح وفق اعتبارات مبدئية أحيانًا، ووفق اعتبارات مزاجية/مصلحية في كثير من الأحيان.

ولقد أصبحت (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدني) ثلاث كلمات تنفتح بها البوابات أمام أي نظام يريد أن يوصف بأنه "ديمقراطي" شريطة أن تستخدم هذه الكلمات الثلاث وفق المنطوق والتفسير الذي يريده من يتبناها، في الحالة التي يرى وبالشكل الذي يرى! وتُطرح هذه الكلمات على مصر في هذه الآونة كمطلقات حتمية واجبة النفاذ من لحظة طرحها، بعد أن أصبح لها في بلادنا – في هذه الآونة أيضًا – وكلاؤها التجاريون، الذين يتيهون على العالمين بحجم الأواصر والصلات التي تربطهم بالشركة الأم. كما أصبح لها مفتشوها المنتشرون في كل ساحات الوطن السياسية والفكرية والاقتصادية، يرصدون كل شاردة أو واردة تبدر من السلطة الوطنية أو من الأحزاب السياسية، أو من التجمعات الفكرية مختلفة الدرجة والمستوى، ليحددوا ما إذا كانت تُمثل انحرافا عن الالتزام بالقيم الثلاث المطروحة كمطلقات حتمية أم لا؟! وبخاصة أن الالتزام بها هو التزام واجب النفاذ من لحظة طرحه. وفي غضون ذلك، كانت مجموعة من المطلقات الحتمية الأخرى، تأخذ أوضاعها، وتحتل أماكنها على الساحة السياسية والفكرية في مصر، لتخاطب المجتمع، وتخاطب مؤسساته ذات التراث الديمقراطي التليد، (وضمنها الصحافة) بما يطعن قيم الديمقراطية في مقتل، ثم تخاطب الخارج، عبر أي وسيط، ومن خلال كل الوسائل بأنها الحامية التي يمكن التعويل والاعتماد عليها في إعلاء قيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني والليبرالية! ولعل الطريقة التي يتعامل بها دعاة الأصالة رافعو لواء الدين مع فكرة حقوق الإنسان – على سبيل المثال – تجسد مأزقهم العملي، كما تجسد إشكالية التناقض بين الشعار المعلن والسياسية الفعلية لديهم، فهم – حين يمس التعريف فكرة ديمقراطية المواطنة على أساس الجنس والدين – يتحفظون طارحين فكرة الخصوصية، وحين تتعلق مطالبهم بالحق في محاكمة عادلة، وبمستوى معاملة السجناء، يلتصقون بلا أي تحفظ بمفهوم حقوق الإنسان. بل إنهم يقعون في تناقض أكبر وأعمق حين تتصدر مسألة حقوق الإنسان أولوياتهم، ثم ينخرطون في معزوفة هائلة من التبرير لأعمال مسلحة، ترفع الشعار الديني، وتضر إضرارًا مباشرًا بأحد حقوق الإنسان العامة في مصر، ألا وهو حق الحياة، وحق الأمان الشخصي. ودون إطالة في جوانب التناقض وهي كثيرة.. كثيرة.. فقد تشمل القائمة كذلك هذا التقاطع العجيب، بين قيام هذه القوى برفع شعار الليبرالية مخاطبة الخارج ومستعدية إياه على الداخل كالعادة مطالبة بتمثيل سياسي لها يعمل في إطار ديمقراطي ليبرالي، ثم تشير إشارات لا تخطؤها العين، إلى أنها ستطبق مفهومًا آخر للديمقراطية، إذا ما وصلت إلى الحكم، أي أنها تستخدم الديمقراطية سلمًا للوصول إلى الحكم، فإذا ما وصلت ركلته فلا هي نزلت ولا غيرها طلع! ولا أظن أن بعد ذلك خيانة لمفهوم الليبرالية كما نعرفها ونتراضى عليها، إذ منذ ترجمها أحمد لطفي السيد في مطلع هذا القرن بأنها مذهب الحريين اشتقاقًا من الكلمة اللاتينية ليبرايس، ومنذ أن تبنتها أول جماعة سياسية في إسبانيا عام ١٨١٠، وإن عُرفت قبل ذلك بقرنين، لم تشهد هذه الكلمة انتهاكا لها كمثل الذي شهدته على أيدي هذه التيارات

والجماعات التي تُعلي فكرة تقويض الدولة وانتزاع السلطة على أي اعتبار، ثم تطالب بالإطار الليبرالي الديمقراطي الذي يسمح لها بتحقيق ذلك.

هذا ويغريني ويدفعني نبل حضوركم وحسن استماعكم، أن أستأذنكم في أن أستطرد قليلاً في هذه النقطة التي تصف بعض جوانب الخطر الذي يتهدد مؤسسة الصحافة، ودورها الضروري المفترض في إذكاء حالة الحوار حول قضايا المجتمع المصري. فإثارة النقاش العام حول قضية الديمقراطية، وهي الدائرة المباشرة التي تعمل فيها الصحافة وتمارس دورها، ليس في يقيني منصبًّا فقط على إدانة الانتقائية التي تمارسها قوى دولية حين تتعرض لمفهوم الديمقراطية كما ليس — في يقيني — منصبًّا على إدانة التناقض الذي يقع فيه دعاة الإسلام السياسي حين يتلامسون أو يتصادمون مع المفهوم، وهو أيضا ليس في يقيني منصبًّا على إدانة كامل التبني من بعض فصائل المثقفين والمفكرين المتأثرين بالفكر الغربي وبالمطلقات الحتمية لهذا الفكر الغربي. فالخطورة التي يراها البعض في تبني دعاة خلط الدين بالسياسة، لمرجعية ترتبط بالماضي، لا تقل عن الخطورة التي يجب أن نستشعرها في تبني البعض الآخر لمرجعيات ترتبط بماض ليس ماضينا، وبأفكار وتطبيقات ترتبط بمراحل نمو اقتصادي/اجتماعي، ليس لنا بها أدنى علاقة. والخطورة التي يراها البعض في إدارة دعاة الإسلام السياسي للصراع مع أنصار الفكر الحر من مواقع غير متكافئة، حين يستندون مباشرة للدين، على حين يستند الآخرون لفلسفات ونظريات وضعية، لا تقل عن الخطورة التي يجب أن نستشعرها إزاء إدارة بعض أنصار الفكر الحر للصراع مع بعض دعاة الإسلام السياسي من مواقع شديدة الحساسية، حين يتعمدون إيذاء الشعور الديني العام، ويقيمون جدلهم السياسي ليس على أساس الصراع مع جماعات سياسية ذات طابع ديني تخترق الدستور والقانون وحدود الشرعية والمشروعية، ليس على هذا الأساس، وإنما يبنون صدامهم معهم على أساس الصراع مع الدين ذاته. ومن هنا تصبح مهمة الحوار الذي يسعى إلى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع، أن يمارس دوره في قلب الساحة السياسية، وعلى حوافها وتخومها مستحضرًا في كل لحظة الحاسة الوطنية بكل مكوناتها عند كل المشاركين فيه، وأن يفتح الباب أمام كل تيار شرعي، بل وكل فصيل في هذه التيارات الشرعية، لأن يطرح مقولته التجديدية، في إطار الارتباط بالتراث السياسي والديمقراطي المصري، لأن خطر التيارات الخارجة عن الشرعية يستهدف الجميع ويطرح عليهم دومًا أسئلة تستوجب الإجابة، وهي تلك الإجابة التي تستوجب بدورها الاعتصام بقيم الحرية التي تراضى عليها الناس في الفترات السوية والمضيئة من تاريخنا، وبعناصر الشخصية الوطنية بكل مكوناتها. وسوف تكون هذه المقولات التجديدية أحد العوامل المؤكدة التي تخرج بالتيارات السياسية المصرية الشرعية من أسر الدوائر المغلقة التي وجدت نفسها فيها إلى دوائر أرحب، وإلى التقاءات قومية أكثر.

ربما كانت إدانة العنف ومواجهته واحدًا من هذه الطرق التي تُفضي إلى دوائر أرحب، وربما كان احترام الخصوصية الثقافية واحدًا من هذه الطرق، وربما كان توحيد المفاهيم والتعريفات واحدًا من هذه الطرق، وربما كان التحرر من السلفية السياسية لدى كل التيارات والقوى الحية في المجتمع يمثل واحدًا من هذه الطرق. وكل هذه الحلول ليس لها أسلوب يُسَهَّل الوصول إليها سوى الحوار، والحوار من جانبه ليس له وسيلة أمضى ولا أكبر تأثيرًا من الصحافة. الصحافة قادرة على احتضان وتبني الحوار والتحريض عليه، وهو الذي سيكون في واحدة من أهم وأخطر نتائجه مدرسة لتفريخ الكوادر الديمقراطية الجديدة القادرة على تقديم صياغات جديدة لفكرها، تبتعد كثيرًا عن المبارزات الفكرية التقليدية التي أصبح لها رموزها ونجومها على كل جانب، والذين لا يستطيعون تحليل واستخلاص نتائج حوار مروا به، إلا بمقدار ما حصّلوه من إفحام للطرف الآخر أو إلغاء للطرف الآخر، أو تحييد للطرف الآخر أو تجاهل للطرف الآخر. كما أن الحوار الذي يجب أن تتبناه الصحافة سيساعد الجميع في واحدة من أهم وأخطر نتائجه على إدراك حقيقة أن السلطة في مصر، ليست هي الطرف الذي يجب أن يكون مقصودًا بالصراع أو العداء، إذ إن السلطة في مرحلة نمو اجتماعية/اقتصادية معينة، يمر بها بلد من البلدان قد تصبح التجسيد النموذجي الكلاسيكي لمعنى الوطنية أو القومية. والضغط أو التضاغط مع هذه السلطة لا يجب في هذا الإطار أن يستهدف إقصاءها أو تدميرها، وإلا استهدف –بحسن قصد أو بسوء نية– إقصاء أو تدمير قيم الوطنية وحدود الالتزام القومي. وإنما يكون التضاغط مع السلطة بغرض الوصول إلى وفاق عام معها على بعض القيم والمعايير، ومن هنا لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء لقوة فكرية أو اجتماعية شرعية عن المشاركة فيه، كما لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء للسلطة الوطنية عن التفاعل معه. ثم أن الحوار الذي يجب أن تتبناه الصحافة سيخرج بالمجتمع كله – في واحدة من أهم وأخطر نتائجه – من حالة مزاجية تقوم على الاستقطاب بين ثنائيات متناقضة (أصولي/علماني).. (ماركسي/ليبرالي).. (مع التاريخ/ ضد التاريخ) وهي الحالة التي تدفع إلى مزيد من التقوقع والتخندق، من دون قدرة على تمثل وتفهم التطورات الفكرية عند كل طرف، بينما الحوار يدفع إلى هذا التمثل والتفهم، بما يحقق الاقتراب بدلا من التنافر، وبما يسهل الخروج بالمجتمع من حالة الاستقطاب بين الثنائيات ويدفع به للوصول إلى مشارف الوفاق الوطني العام.

لقد أصبح الاقتراب بالحوار من قضايا كثيرة ملحًّا في الحياة المصرية، وخاصة في ظل ما تشهده هذه الحياة من حراك يومي، وأكاد أقول في ظل محاولات البعض لقيادة ودفع المجتمع إلى ساحات ردة سياسية أو فكرية أو اجتماعية، وفي ظل ضغط محموم يختزل فكرة تبادل الرأي، إلى

معادلات حدية، لا تعرف سوى الأبيض أو الأسود، ولا تعترف إلا بتطابق المقاصد والأهداف، بل تطابق الأدوات والوسائل.. لقد أصبح الاقتراب بالحوار من أية قضية، في ظل مثل هذه الظروف أمرًا محفوفا بمخاطر كثيرة، وهي مخاطر قد تؤثر بالطبيعة على موضوعية الحوار ذاتها، كما قد تؤثر بالضرورة على ثبات التحليل وصدقه، بشأن ما انطوى عليه هذا الحوار من حقائق أو آراء.

ويمكننا تلخيص هذه المخاطر في العناصر التالية:

- فنحن أولاً بصدد التعامل عبر الحوار مع حقائق في حالة ديناميكية تضيف التطورات لها في كل يوم أبعادًا جديدة.
- ونحن ثانيًا بصدد التعامل مع زمان يشهد تغييرات بحجم الثورة الفرنسية أو ربما أكبر، ويترك في كل يوم تأثيرات هائلة على شكل منطقتنا، أو على شكل العلاقة بين الخارج والداخل فيها.
- ونحن ثالثًا بصدد التعامل مع شهادات حية لبعض الذين كانوا أطرافًا تاريخية في مسرح الأحداث، والذين يبدون وكأنهم قرروا تهشيم التاريخ، ثم إعادة بنائه وتشكيله وفق رؤاهم الخاصة، بل ووفق أمزجتهم الشخصية وهي شهادات – على هذا النحو – لابد من تقويم حجم المؤثر الفردي فيها.
- ونحن رابعًا بصدد التعامل مع بيئة ثقافية وفكرية، احترف فيها بعض المثقفين عمليات ترحال فكري واسع النطاق، دافعهم في بعضها كان انتهازية تبغي اللحاق بآخر عربة، في آخر قطار، على آخر محطة، ومحرضهم في بعضها الآخر كان محاولة التكيف مع شكل الزمن الجديد ومعطياته.
- ونحن خامسًا بصدد مناقشة حالة فكرية، تعاني من غياب قدر معقول من الاتفاق على المفاهيم والتعريفات، بحيث يبدو كل فصيل سياسي وكأنه اصطنع لنفسه لغة خاصة متكاملة الأركان.
- ونحن سادسًا بصدد التعامل مع نخبة في حالة عناق حار مع هواجسها وظنونها، وهي التي عكست نفسها في سؤال يطرحه الجميع على الجميع في كل ساحة حوار وبطرق متنوعة ومختلفة وهو: هل هذا الذي يقترب مني بالحوار.. معي أم ضدي؟!
- ونحن أخيرًا بصدد التعامل مع حالة ارتد فيها النقاش والحوار العام إلى ما قبل القضايا وما قبل جذورها، اشتمل فيما اشتمل، على مناقشة صدقية أو شرعية أو مشروعية، أوعية الحوار وأطره نفسها، أو مؤسسات الدولة الحديثة وبنيانها ذاته.

وعلى الرغم من كل المخاطر فإنني أرى أن انحيازنا إلى الحوار الديمقراطي عبر القنوات والأدوات الديمقراطية سيظل العاصم الوطني المؤكد، الذي يقي بلادنا شرورًا مدمرة تسعى القوى الخارجة عن القانون والشرعية إلى أن تصيب بها الجسد السياسي والفكري لمجتمعنا، كما تسعى هذه القوى ذاتها إلى أن تمحو بها كل تراكم تراث هذا المجتمع في الحرية والتنوير. فقد كنت ولازلت أرى أن الحوار في ذاته هو عامل يسهم في بناء تراكم من الثقة بين الأطراف المشاركة فيه، بطريقة تؤدي إلى الإقرار باستبعاد الهواجس والظنون، أو بتحجيم تأثيراتها. وقد كنت ولازلت أرى أن الحوار في ذاته هو عامل يجب ألا يكتفي بمناقشة أوضاع تأسست سلفًا وأخذت شكلها، وإنما ينبغي أن يسهم في بلورة هذه الأوضاع وتحقيق استقرارها والمعاونة على الخروج بها من حالة السيولة التي تعاني منها وهي قيد التشكيل، أو على الأقل التنبيه لمخاطر المستقبل، بأكثر من التفسير لعناصر الماضي. وقد كنت ولازلت أرى أن الحوار في ذاته هو عامل يساعد في تفهم المؤثرات المباشرة التي تحدثها التغييرات التي يشهدها العالم الآن في شكل العلاقة بين الداخل والخارج في منطقتنا وقت حدوث هذه التغييرات وأثناءها، بدلا من أن تجد أداة الحوار نفسها في سياق زمني لاحق مطالبة بأن تتعامل مع نتائج من دون أن تبصر مقدماتها، أو تعلم حتى بوجودها، أو على الأقل بوضع اليد على العناصر التي تأثرت بهذه التغييرات في شكل العلاقة بين الداخل والخارج في منطقتنا، من دون تحديد لشكل التأثير أو طبيعته. وقد كنت ولازلت أرى أن الحوار في ذاته هو عامل ضبط واختبار لحجم المؤثر الشخصي في الشهادات الحية، والتي تكون المقارنة بينها وسيلة ناجعة لتحييد تأثيره، أو هو على الأقل يحقق الاتفاق على صدق الروايات التي تكررت بشكل واحد في هذه الشهادات. وأخيرًا كنت ولازلت أرى أن الحوار في ذاته هو عامل يساعد على التحقق من وجود آليات واقعية تربط بين الحقائق المتغيرة، وهي في حالة الحركة، بينما يكون رصد هذه الحقائق في حالة الثبات مؤديًا إلى تصور آليات ليست بالضرورة صادقة أو حقيقية، أو هو على الأقل وسيلة لتأكيد أو نفي الرابطة بين هذه الحقائق من دون القطع بالشكل الذي تأخذه هذه الرابطة في الحالات المختلفة للحركة.

تلك -باختصار أرجو ألا يكون مخلاً- مخاطر الاقتراب بالحوار التي يجب أن نتحسب لها، وهذه -بإيجاز أرجو ألا يكون مخلاً كذلك- محفزات الاقتراب بالحوار والتي يجب أن نتشجع بها. وإن كنت قد أفضت طويلاً في استعراض طبيعة المجال السياسي والفكري والثقافي، الذي تجد الصحافة نفسها مطالبة بأن تؤدي دورها الحواري الضروري المفترض في إطاره. فإن صدركم قد يتسع كذلك لتناول جانب فني وتقني يتعلق بأداء هذه الصحافة لدورها في الحوار، وهو الجانب الذي يتعلق بحسن استخدام أدوات التحرير الصحفي المتنوعة في إدارة هذا الحوار، والمبادئ المهنية والسياسية والفنية التي تحكمه، والتي تضمن تأكيد دور هذا الحوار بوصفه الوسيلة الإنسانية العبقرية لخلق الصلة، والبحث

عن الحقيقة، وتوليد الأفكار، ونشر الثقافة وتبادل الخبرات، والحفاظ على حيوية العقل، فرديًّا كان أو جماعيًّا. فالمشروع الصحفي للحوار لا يتحقق ولا يكتمل بمجرد عبوره أو اختراقه ساحات موضوعات مختلفة، أو لكونه سلك دروب أغراض متنوعة. فالصحافة في أدائها لوظيفة الحوار، ليست كالشاعر العربي القديم الذي يوصف شعره –تدليلاً على ثقل القيمة الفنية أو تأكيداً على اتساع مساحة الدور– بأنه غطى كل الأغراض المعروفة في عصره من الهجاء إلى الحماسة والفخر إلى وصف الطبيعة إلى المدح وانتهاءً بالبكاء على الأطلال! وإنما الصحافة في أدائها لدورها في الحوار، يجب أن تكون هي الساعية إلى أن يستمد مشروعها السياسي أهميته أو ثقله من قدرته على خلق مجرى ينتظم حالات الحوار المفردة التي كانت طرفًا فيها أيــًّا كانت طبيعة الموضوعات المطروحة وأيــًّا كانت نوعية الأشخاص المتحاورين. وهذا المجرى لا يعني شكلاً نظريًّا متصورًا مسبقًا، تحشر فيه الصحافة كل ثرثراتها محاولةً افتعال صلة، ومحاولةً الإيحاء بوجود رابطة! فهذا نموذج يتوهم الثبات بينما الحوار علم وفن مبني على الحركة لا يتوقف فيه المحاور عن اكتشاف الصلات وخلق الروابط، ودفعها بحيث تخدم هذه الصلات والروابط الحقيقية غير المفتعلة هدفه الأساسي الأول. إذن، فوجود المجرى يعني أن يحدد المحاور هدفه بوضوح لا غش فيه، ومنذ اللحظة الأولى لإقدامه على إفشاء حالة حوار، وأن يكون هذا الهدف مهمومًا بالعصر، مهمومًا بالوطن، مهموما بالقارئ، ومهمومًا بالمستقبل. ثم إن المشروع السياسي الصحفي للحوار انطلاقًا من كلمة الحوار ذاتها ينبغي أن يبحث عن وسائل وأشكال فنية باستخدام قوالب كالندوة الصحفية أو أحاديث المواجهة بين نقيضين بحيث يحقق بهذه القوالب تمثيل الأضداد والفرقاء تمثيلاً متوازنًا إزاء القضية الواحدة، وألا يجعل هدفه أو مبتغاه كما ذكرنا هو إفحام طرف، أو إلغاء طرف، أو تحييد طرف، أو تجاهل طرف، وبحيث يكون هدف هذا الحوار هو البحث عن مناطق الالتقاء بأكثر منه التأكيد على حقائق الاختلاف، طالما أن القضية هي وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع. ولذلك فإن مناقشة بعض عوارض الأمراض المهنية الذائعة الشائعة، هذه الأيام في الصحف، هو أمر مفيد في هذا السياق، لأنها بالفعل ودون أية مبالغة تتهدد دور الصحافة المصرية ليس فقط في الحوار السياسي، ولكن في أي مجال، وعلى أية ساحة. من ذلك مثلاً طغيان الشكل الفني على المضمون، إذ لا يجب أن تطغى العناية "بالفورم" ورغبة المحاور في استعراض مهارته، وعرض ابتكاراته، على مضمون الحوار ذاته، بما قد يخدش الاستغراق المشترك بين القارئ والمحاور والمتحاور فيما يمكن تسميته (حالة الحوار) أو (مزاج الحوار). فالاستسلام لإغراء استعراض بهلوانيات الكتابة، والفورم، يعزل القارئ ويفصله عن حقه المشروع في استطعام الطعوم، وتجريب التجارب، وفي أن يصبح طرفا مشاركًا في حالة الحوار وطرفًا مندمجًا في مزاجها. وهذا الاستسلام في ذاته، يؤدي من جانب آخر إلى استبعاد هذا المتحاور (صاحب الرأي) من الظهور بحجم يساوي حجم رؤيته ورأيه، بل ويؤدي إلى استبعاد هذا المتحاور (صاحب

الرأي) ليصبح أسير الشكل الفني العسفي الذي اعتبره المحاور الصحفي قيمة لا تعلوها قيمة، ومأثرة تتجاوز كل المآثر!!

مرة أخرى، فإن تحديد الهدف بوضوح إذن هو العاصم الحافظ لحق كل طرف من الأطراف المشاركة في حالة الحوار، ودخول المحاور على خطوط النقاش بطرح التساؤلات، أو بإلقاء التعقيبات، أو بإذكاء المداخلات، أو بتقديم الردود، يجب أن يكون فقط لخدمة مستهدفه الأساسي من الحوار، وهنا يُظهر دوره، ويبين إسهامه بشكل طبيعي وتلقائي ووظيفي. أما أن يجعل المحاور من ظهوره الشخصي هدفًا أسمى، فإن ذلك يمثل إضرارًا بالقيمة السياسية أو الثقافية أو المهنية للحوار، فضلا عن أنه يجسد حالة من حالات النرجسية العميقة التي تُعنى بوضع الخطوط تحت الذات لتأكيد الحضور، بأكثر مما تُعنى بإقرار حق الآخرين في وضع الخطوط تحت الأفكار لتأكيد المعاني. ثم إن مثل هذا التغليب للظهور الشخصي ينفي الآخر ويحاصره بما يحاصر ديمقراطية الحوار نفسها، وبما يُغيّب هذه الديمقراطية، وهي القيمة المتصورة الأولى لعملية الحوار ذاتها، ثم إن مثل هذا التغليب للفورم على المضمون وللظهور الشخصي، على أركان عملية الحوار الأخرى يؤدي – تلقائيًّا إلى تغليب معنى الصنعة والافتعال، على معنى الطبيعية والاسترسال، بما يصيب في مقتل قيم الصدقية والانقرائية لدى القارئ، ويحول عملية الحوار إلى خطاب عبثي في الفراغ وإلى الفراغ.

أرجو أن تغفروا لي إن أطلت، وأرجو أن تغفروا لي مرة أخرى إن تجاوزت، وأرجو أخيرًا أن تقبلوا فردًا فردًا عميق شكري وعرفاني على تفضلكم بالحضور والاستماع.

سعد حامد محمد الششتاوى (قوات مسلحة بالمعاش):

الصحافة قادرة بمعاونة الدولة على حشد الجماهير للتنمية وفتح آفاق بعيدة جدًّا في الوطن الكبير بعيدًا عن أخبار أهل الفن وأهل الكرة.

عمرو عبد السميع:

الحقيقة أنني ضد تحقير أي نوع من النشاطات الموجودة في المجتمع. إن الموسوعة الفرنسية تعرِّف الثقافة على أنها لفظ كليّ معادل أو مكافئ للحضارة، وأنها تشتمل فيما تشتمل على العمل المهني والنشاط البدني، إذن، فالكرة والفن هما جزء من ثقافة هذا المجتمع الذي نعيش فيه، كما أن ثقافة القوات المسلحة كمؤسسة جزء منه وثقافة الصحافة والإعلام جزء منه أيضًا، كل هذا معًا يسمى "ثقافة المجتمع" أي الحالة الحضارية في اللحظة الراهنة، وأنا ضد تحقير طرف لصالح طرف أو استبدال طرف بطرف آخر، ولكنني ضد ألا يلعب أحد الأطراف دوره، فمثلاً أنا ضد أن يُهزم

المنتخب الوطني من أول مباراة ويخرج من الدور الأول، وضد ألا تقوم الصحافة بدورها في التنمية أو في فتح آفاق واسعة أمام ثقافة المواطنين، وغير ذلك، لأنه لابد للمجتمع أن يقوم بمؤسساته، وجزء من تحقيق هذا الأمر يأتي بالحوار والنقاش بإيجابية والمشاركة في البرامج التي يمكن من خلالها إعلان الرأي؛ وبالتالي خلق الرأي العام وهذا هو ما يؤدي إلى التغيير الذي يحدث بسبب أن الجمهور إيجابي يسهم بقوله وفكره ويستقطر خبرته وحكمته ويوجهها نحو هذا المجتمع عبر وسائط التعبير المختلفة، إذن، ففكرة الانسحاب أو السلبية ليست منتجة على أي حال. ثانيًا أن أخوض في حوار رغبة في إفحام المتحدث أو تسفيه ما يقول دون المناقشة معه، والحقيقة هي أنه في أي حوار يكون من المهم أولاً طرح وجهات النظر والاستماع إلى الطرف الآخر وأن يطعِّم المحاور وجهة نظره بالأفكار المطروحة في وجهه نظر من يتحاور معه إن استطاع. إن وجهات نظرنا ككائنات حيَّة تكبر وتتسع كل يوم وتستوعب أشياءً لم يكن بوسعها الإحاطة بها من قبل، ووجهة نظر الكائن الحي لم تتشكل من ساعته وتاريخه، ولا يمكن القول بأنها غير قابلة للنمو أو غير قابلة للتغير؛ إن المجتمعات الحية والبشر الأحياء هم الذين يدخلون في حوارات منتجة من هذا النوع.

سعيد حسن زلط:

كيف نحمي حدود مصر وأماكنها الإستراتيجية التي أصبحت مكشوفة من مؤسسة Google كما فعلت دولة إسرائيل باتفاقية محفوظة بخزائن الكونجرس الأمريكي؟ أيضًا أقدم بحثًا يناقش فكرة نقل العاصمة القاهرة غربًا لنقطة التعامد بين خط طول ٣٠ درجة وخط عرض ٣٠ درجة لمسافة ٦٠ كيلو مترًا غربًا. كما أقدم اقتراحًا لتطوير المرور بطريق الكورنيش بالإسكندرية إلكترونيـــًا، واقتراحًا بقانون لإنشاء الهيئة العامة للإشراف على الحج المصري، واقتراحًا بقانون يجعل قطعة أرض العمارة المهدمة في منطقة لوران بالإسكندرية لصالح السكان والشهداء دون مالكها. وحول موضوع حبس الصحفيين ورؤساء الصحف المصرية أتساءل متى يتم صدور القانون لمنع ذلك؟ ومتى يتم تنفيذ وعد السيد الرئيس بهذا الخصوص؟ أيضًا، أحرج الدكتور عمرو عبد السميع معالي وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط في إحدى حلقات برنامج "حالة حوار" عندما ذكر حديث قيادي فلسطيني وأجاب الوزير بأنه لم يسمعه، وأرى أنه كان لابد من احتواء هذا الموقف بشكل أفضل أو حتى حذفه أو منعه.

عمرو عبد السميع:

فيما يخص السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، أود القول بأننا خدمنا معًا في نيويورك في الفترة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ حيث كان رئيسًا لبعثة مصر الدائمة في الأمم المتحدة، وفي ذلك

الوقت كنت مديرًا لمكاتب الأهرام في واشنطن ونيويورك، والحقيقة وفي تقديري الشخصي، يعتبر السيد أحمد أبو الغيط من أفضل الشخصيات الدبلوماسية التي قابلتها في حياتي، فهو يعرف متى يتكلم ومتى لا يتكلم، ويقينًا أنه شاهد التصريح المذكور صباحًا قبل أن يأتي لحضور حلقة البرنامج لأن كان تصريحًا قويًّا وصدر صباحًا قبل مجيئه لتسجيل البرنامج بعد الظهر، لكنه أراد كوزير خارجية أن يحاصر الأزمة لا أن يصعِّدها وهذا هو السبب في رده بأنه لم يشاهد التصريح، وبالتالي كل منا قام بدوره، وزير الخارجية رد بما يفرضه عليه منصبه في مواجهة سؤال طرحته عليه، إن من حق الناس أن تعرف، وأنا لست ممثلاً لوزير الخارجية لكنني أمثل الناس، ولدي تعريف لوظيفتي وهو أن الفقراء أوفدوني للإبلاغ عن أحوال بعينها، بمعنى أن أتحدث باسمهم، وهذا معناه أنه من حقي أن أفشي وأذيع معلومات أعرفها لكي يعرفها الناس أيضًا لأنني أعبر عن مصالحهم، ووزير الخارجية أيضًا يعبر عن مصالحهم، ولكن كل واحد يتصرف بحكم موقعه.

وقد ورد إلى المنصة أكثر من تعليق حول الشباب غير الناضج، وأود بخصوص هذا الأمر أن أؤكد أنني في الحقيقة أقوم بالتدريس منذ عام ١٩٧٦، ورأيت أن شبابنا في معظمه ناضج جدًّا وقادر على الاستيعاب وبسرعة، ولكن المشكلة في عدم ثقته في نفسه، فالحكومة والصحافة والأحزاب والأهل يكررون طوال الوقت أن الشباب ليس ناضجًا مما يؤدي إلى تقوقع هؤلاء الشباب، وذلك على عكس ما يحدث في البلاد الأخرى، فالشاب اللبناني على سبيل المثال يناقش لمدة طويلة بمنطق وقدرة على التعبير عن أفكاره. وقد قامت في الإسكندرية في عام ١٩٧٢ حركة سياسية رأيت فيها كوادر سياسية عالية المستوى، ومازال يوجد في وقتنا الحالي شباب على مستوى عالٍ من النضج أتبين نضجه من الفاكسات ورسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية التي أتلقاها والتي يناقش فيها المتحدثون معي قضايا مهمة.

ورد إلى المنصة أيضًا طلب لتسجيل حلقة من البرنامج في الإسكندرية، وقد قمت بالفعل بإعداد حلقتين من البرنامج عن الإسكندرية، الحلقة الأولى كانت تتحدث عن تراث العمارة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي تُعتبر جزءًا من الثروة القومية التي لا يجب أن تُهدر ليس في الإسكندرية وحدها ولكن في أي بقعة من أرض مصر. أما الحلقة الثانية فقد كانت مع سيادة المحافظ اللواء عادل لبيب، وهو محافظ أتتبع مسيرته التنفيذية منذ أن كان محافظًا بقنا، وكنت مهتمًّا بأن يشاركه الرأي بعض الأساتذة من جامعة الإسكندرية فحضر الدكتور فتحي أبو عيانة من كلية الآداب والدكتور محمد عوض من كلية الهندسة والدكتور هشام صادق من كلية الحقوق، والذين جاءوا ممثلين للمجتمع المدني في الإسكندرية، وأنا أعتبر أنه ليس من المهم أن أقول للمحافظ أن

الإسكندرية بها الأخطاء الفلانية، ولكن المهم هو كيفية إصلاح هذه الأخطاء وأن المدة الزمنية لتحقيق ذلك ستة أشهر على سبيل المثال بحيث أتمكن من متابعتها، ولدي مشروع حلقة جديدة في البرنامج لأتابع فيها ما ذكره المحافظ في الحلقة الماضية.

أما بالنسبة لشبكة Google، فأقول إن المطالبات من هذا النوع تتخذ مسارين: المسار الأول سياسي، والمسار الثاني قانوني. وهناك شبكة يطلق عليه إيكيلون أنشأتها المخابرات المركزية الأمريكية في مطلع هذا القرن لكي تتجسس من ستة مراكز أساسية عبر العالم على مكالمات الهاتف ورسائل الإنترنت، واجتمع البرلمان الأوروبي وناقش قصة الشبكة وقرر عقد جلسة خاصة للمناقشة ولمخاطبة الولايات المتحدة الأمريكية سياسيـًا وقانونيـًا، والحقيقة أنهم نجحوا في النهاية في وقف عمليات إنشاء هذه الشبكة لأنها تنتهك حرمة الحرية الشخصية للأفراد. وهناك طريقة أخرى، وهي أن نذهب إلى المؤسسات القانونية الدولية ونقوم برفع قضية أو أن نذهب إلى الأمم المتحدة أو لإحدى اللجان التابعة لها ونرفع قضية، يجب أن تكون لدينا طريقة في التعامل مع هذه المسائل بحيث لا ننفرد بها عن شعوب العالم، وأن تتولى إحدى مؤسسات المجتمع المدني الذهاب إلى محامٍ دولي لرفع القضية. أما بالنسبة لدور الصحافة في ذلك الموضوع فإن عليها أن تكتب، وبالنسبة لوزارة الدفاع، فإنه من الممكن أن تخاطب نظيرتها أي وزارة الدفاع الأمريكية أو أن تخاطب البيت الأبيض. ما أريد قوله هو أنه فيما يتعلق بالتعامل مع المؤسسات القانونية فإنه لابد من العمل على إيضاح أن هناك رأيـًا عامًّا يضغط ليصل إلى أهدافه.

فؤاد السعيد:

ملاحظتي الأولى هي أنه عندما نتحدث عن الصحافة نتذكر جريدة الأهرام بشكل خاص لأن لها وضعًا خاصًّا بالنسبة لكل القراء، خاصة وأن صفحات الرأي في الأهرام شهدت نقاشًا كبيرًا حول قضايا عديدة في السبعينيات والثمانينيات وكافة العقود الماضية، كان هناك نقاش مهم فجَّره كتاب توفيق الحكيم "عودة الوعي" حول عودة هوية مصر مرة أخرى، والتساؤل حول هل نكتفي بحدودنا وما يتعلق بها من أمور مصر الداخلية أم لابد أن يكون لنا اهتمام بالشأن العربي؟ وثار نقاش كبير حول هذه القضية وغيرها من القضايا، وفي الحقيقة، هناك ملاحظة تتعلق بالأهرام وبالتالي بكافة الصحف الأخرى وهي أن الحوار فيها حول القضايا الفكرية المختلفة اضمحل بشكل ملحوظ. أما الملاحظة الثانية فهي أن اليوم أصبح للإعلام المرئي موقع الصدارة عن الصحافة بحكم الأمية ربما أو لأسباب أخرى، ونجح التليفزيون والفضائيات في أن يجبرنا على الدخول في نموذج من حوار فرضته قناة الجزيرة وهو الحوار الطرفي الذي يحرص على جذب الجماهير من خلال الإتيان بطرفين للحوار لا

يمكن الارتقاء بهما، ووصل الأمر إلى تكريس نموذج الشتائم المتبادلة. وأتصور أن التليفزيون المصري بدأ خلال العامين الأخيرين ومع الحراك السياسي الذي شهدته مصر مؤخرًا، نوعًا من التغيير قمت برصده في دراسة قمت بها مؤخرًا ورصدت من خلالها تحولاً في برامج الحوار السياسي في التليفزيون، وبعيدًا عن برنامج "حالة حوار"، فقد لاحظت أن البرامج السياسية التي تعتمد على الحوار في مصر تأخذ كلها تشكيل (اثنين – واحد – واحد)، بمعنى أن نجد الضيوف عبارة عن اثنين من الحزب الوطني بالإضافة إلى أستاذ جامعي على هامش سياسات الحزب الوطني، وأخيرًا شخص معارض، فتكون النتائج النهائية لهذا الحوار في هذا البرنامج عبارة عن ثلاثة إلى واحد، والاستثناء الوحيد ربما من هذا النمط هو برنامج "حالة حوار"، وهنا أسأل الدكتور عمرو عبد السميع: ما هو السقف السياسي الذي يمنع من تعميم تجربة برنامج "حالة حوار" التي تشهد درجة من التعدد في الرؤى السياسية وخلافات واضحة؟ كذلك، نشهد من خلال البرنامج كسرًا للحاجز بين المتحدث وبين الجمهور، لأنه عندما يوجد برنامج شبابي جماهيري فإنه للأسف يناقش قضايا تافهة، أما برامج الحوار السياسي المعقد والمتخصص فإن المشاهدين يتركونه دون مشاهدة، لقد كسر برنامج "حالة حوار" هذا الحاجز وفرض على السياسيين استخدام لغة بسيطة ومفهومة من قِبَل المشاهدين، وفي الوقت نفسه يشرك معه الشباب في الحوار، وبالتالي، فإننا نخشى من عدم استمرار هذا النموذج لسبب أو لآخر، وأعود لأتساءل هل هناك أسقف سياسية؟ وكيف يمكن تطوير هذه التجربة في العديد من البرامج لأن التليفزيون والحالة السياسية في مصر في حالة نهوض وتحتاج للمزيد حتى تستمر.

عمرو عبد السميع:

في ظني أن قصة السقوف السياسية أكذوبة، وأنها –في النهاية– مسألة تخضع للنتيجة، بمعنى أنه إذا وجدت الدولة أن النتيجة لا تسبب كوارث وأنه من المفيد أن نسمع الناس وأن ننصت إلى اعتراضهم، حتمًا، لن تخرج المظاهرات بسبب برنامج تلفزيوني، لكنه وسيلة أو وسيط للحوار بين الدولة والناس. وقد ولد اسم البرنامج منذ عام ١٩٩٣ عندما أصدرت كتابًا بعنوان "الإسلاميون: حوارات حول المستقبل" وأطلقت على مقدمة الكتاب اسم "حالة حوار"، وعندما عدت لكي أكتب مقالي في الأهرام ابتداءً من يناير ٢٠٠٥ أطلقت على هذا المقال أيضًا "حالة حوار"، ثم طُلب مني أن أقدم برنامجًا في التليفزيون، وفي الحقيقة، كنت أتمنى طوال عمري أن أكون مذيعًا أو ضابطًا بحريًّا! وقضيت معظم وقتي وأنا أخدم في لندن زائرًا للمتحف الملكي للبحرية في بريطانيا أشاهد سفينة "نيلسون" التي جاء بها إلى مصر، وعندما كنت أذهب إلى أمريكا، كنت أزور "أنابوليس" حيث توجد الأكاديمية البحرية. وكذلك فإنني كنت أتمنى أن أكون مذيعًا، ولكنني للأسف عملت في مجالات أخرى مختلفة، فأصبحت أستاذًا في الجامعة وكاتبًا صحفيـــًا وقصَّاصًا حيث يتم تحويل بعض

أعمالي إلى مسلسلات تُعرض في التليفزيون. وعندما يكون بداخل أي منا أمنية محبطة وتجد لها منفذًا فإنه يرحب فورًا، وهذا ما حدث معي، وشرطي الأول ألا يتدخل أحد فيما أقوم به، وفي الحقيقة، إلى وقتنا هذا ثبتُّ على هذا المبدأ وارتفع ضيوفي إلى هذا المستوى الذي يتم فيه الحوار بقدر من المسئولية عارضًا وجهات نظر مختلفة ومتطلعًا إلى الآفاق المتنوعة، وأسجل هنا ملاحظة جميلة للأستاذ فؤاد السعيد – الذي أعرفه منذ زمان طويل- والذي كان يطلق على بعض أنواع الحوار التي لا حياة فيها مصطلح "الحوار المعقم".

محمد محمود علي (طالب بالسنة الرابعة آداب شعبة صحافة وإعلام وعضو في جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية ومراسل مجلة "جزيرة توك":

أشكر الدكتور عمرو عبد السميع على مناصرته للشباب، وعلى الرغم من أنه ذكر أن "حالة حوار" يعرض كل وجهات النظر ويعرض الرأي والرأي الآخر، ولكنني لاحظت منذ عدة سنوات أيام انتخابات مجلس الشعب أنه كانت هناك حملة ضد الإخوان المسلمين حتى في برنامج "حالة حوار" نفسه، و لم يحدث أن استضاف البرنامج أشخاصًا يدافعون عن موقف الإخوان.

عمرو عبد السميع:

لقد تحاورت مع جميع مرشدي الإخوان المسلمين ونجومهم ورموزهم بعيدًا عن التليفزيون في صحف غير مصرية ولكن التليفزيون المصري شئ آخر، وهذا الجهاز لم يحدد لي سقفًا لحرية التعبير لكنه حدد التعامل مع أطراف قانونية يكون ظهورها على الشاشة ظهورًا قانونيـــًّا، ومن الممكن أن يحضر الإخوان المسلمون إلى البرنامج بصفة تمثيلهم للاتجاه الإسلامي، في هذا الإطار فقط ليس لدي مانع، لكن أن يأتي أحدهم ممثلاً لجماعة محظورة وغير قانونية في التليفزيون المصري فإن هذا يعني اعترافًا سياسيـــًّا وقانونيـــًّا مسجلاً بهم.

وما أريد أن أقوله في هذا السياق أن المنتمين إلى هذه الجماعة المحظورة حينما خاضوا انتخابات مجلس الشعب، خاضوها كمرشحين مستقلين و لم يخوضوها كممثلين للجماعة المحظورة، هذه مسألة قانونية لابد أن تؤخذ في الاعتبار. الآن حديثهم يستغل فترة السيولة السياسية والحراك السياسي والضغوط الدولية لكي يطرح نفسه كتنظيم رغمًا عن القانون، وهذا لا يمكن، لأن جزءًا أساسيًّ من الدولة الديمقراطية أو النظام الليبرالي هو أن يكون هناك نظامً قانوني رشيد وعقلاني أو legal rational system، فلا يمكن أن نطبق القانون في حالة ونلغيه ونجندله أرضًا في حالات أخرى. إن الإخوان المسلمين لا يعترفون بلجنة الأحزاب، وأصدروا برنامجًا رغمًا عن المؤسسات

السياسية والقانونية المنوط بها إقرار الكيانات السياسية والحزبية، كأنهم يفرضون إرادتهم على المجتمع كله، إنهم يستخدمون الديمقراطية سُلمًا للصعود إلى الحكم، فإذا ما صعدوا ركلوه فلا هم نزلوا ولا غيرهم صعد، وقد حدث ذلك في الجزائر في الانتخابات الأولى، فعندما نجح تيار جبهة الانقاذ الجزائري بدأ الحديث عن دولة الخلافة والجيش الإسلامي وكأنهم قد دخلوا إلى ساحة وفقًا لعقد، وبعد ولوجهم إلى الساحة المرجوة قاموا منفردين بتغيير بنود العقد الذي يتضمن أساسًا اتفاقًا على الدولة الحديثة بالمعني الحرفي وهي الدولة التي تضم سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية ومؤسسة عسكرية حديثة ... الخ. وفي كتابي "الإسلاميون" عشرات من الحوارات مع نجوم ورموز التيار الديني الإسلامي مثل مصطفى مشهور، عمر التلمساني، محمد عمارة، طارق البشري وغيرهم ... وقد أثرت معهم جميعًا مثل هذه النقاط، و لم أصل إلى إجابة شافية محددة أبدًا، والآن يطرحون أن يتم تنفيذ هذه الأفكار على أرض الواقع ولكن بإرادتهم وحدهم، لا شريك لهم، كأن المجتمع المصري يخلو من ثمانية ملايين قبطي وكأنه لا توجد اتجاهات فكرية أخرى، وكأن لا يوجد في هذا المجتمع علمانيون. لقد غيروا دلالات الكلمات مثلما فعل اليهود الذين حولوا كلمة Holocaust التي تعني أساسًا القربان في المعنى القاموسي، إلا أنهم وبأسلوب التكرار والإلحاح نجحوا في تغيير دلالة الكلمة لتعني المحرقة أو تشير إلى ضحية النازي من اليهود، هذا هو بالضبط ما فعله الإخوان المسلمون بمصطلح العلمانية ليصبح معناها الكفران والإلحاد. أما بالنسبة لبرنامج "حالة حوار" فإنني أستخدم منصة أعرف حدودها من الناحية القانونية والسياسية، فمن الناحية القانونية لا يمكن استضافة طرف غير قانوني والاعتراف به علانية، وبالتالي فما جرى في التليفزيون المصري كان في إطار قانوني يلزم التليفزيون المصري، لأنه إذا اخترق هؤلاء التليفزيون المصري فإنه يكون من حقي كمواطن أن أرفع قضية على وزارة الإعلام إذا قامت بعكس ما فعلته في البرنامج أي بإنكار وجود تلك الجماعة المحظورة. إنني أدافع عن الناس كلهم وأرتبط بهم، ولن أكون مثل برامج الفضائيات المختلفة التي تسعى إلى كسب الناس تجاريـــًا وأخالف بذلك مبادئ القانون، لن أُسقط القانون وهيبته وحضوره لكي أكسب الجمهور.

محمد حسن:

لقد سعدت كثيرًا بالحديث، شعرنا بمعاداتك للتيار الديني وبحكم مسبق لدكتاتوريتهم حين وصولهم للحكم، وعلى الرغم من أنهم أقلية إلا أنهم أثبتوا قدرتهم على مواجهة الوجه القبيح للفساد وأنهم أحرص على المصالح العامة وضد المصالح الخاصة، وإذا كانت هناك قاعدة كبيرة من الناس متخوفة من وصولهم إلى الحكم فإن هذا تكهن يخدم أغراضًا خاصة. كما أنني أحمل معزة خاصة لإيران التي حفظت وعززت شرعية الدستور الإسلامي وعزة وكرامة الإسلام وكلنا نتشرف بإيران.

عمرو عبد السميع:

لقد ذكرت الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي وهناك فرق بين الاثنين وأرجو ألا يحدث خلط بين المجموعتين. وكل الأسماء التي ذكرتها أصدقاء أعزاء جمعتني بهم جلسات مطولة للنقاش وكل كتبي بها حوارات معهم قائمة على أسس منطقية وعلمية وليست عن انطباعات.

ياسر عبد النعيم (كاتب وصحفي ومحام ومؤلف كتاب الجالية الإيطالية وعضو اتحاد المحامين العرب وله كتاب "الدبلوماسية المصرية في عهد مبارك" تحت الطبع):

أسأل عن مصطلح "الشوارعيزم" الذي يستخدمه الدكتور عمرو عبد السميع في جريدة الأهرام، ما دلالته وما المراد منه؟

عمرو عبد السميع:

إن كتابي الجديد الذي يحمل عنوان "شوارعيزم" تم طرحه اليوم ٩ فبراير ٢٠٠٨ في الأسواق، منذ زمن ليس ببعيد، كان الشارع يحمل أفضل قيم المجتمع، كنا نجد فيه الشهامة والمحافظة على الأصول والأعراف ومواطن الجمال، أما الآن فقد أصبح الشارع مجالاً للاستقواء على الناس من جانب الإدارة أو الحكومة أو الدولة، والاستقواء من رجال الأعمال أو المتمولين، أو من جانب من أطلقت عليهم إرهابيين الصوت والقلم، أي أن وسائل الإعلام تستقوي على الناس حين تفرض إرادة المالك. وفي عام ١٩٨٤ كنت في بريطانيا أسير على جسر "واترلو" الذي يوجد في نهايته مكعب أسمنتي هو المسرح القومي، ووجدت مكتوبًا عليه "برافدا"، فتخيلت أن هذه المسرحية عن جريدة الحزب الشيوعي السوفيتي السابق التي تحمل هذا الاسم، فدخلت لأشاهدها فوجدتها عن صحيفة التايمز التي امتلكها في هذا الوقت الملياردير الأسترالي "ميردوخ"، وتتكلم المسرحية عن كيف أن المالك الفرد أضر بحرية تعبير العاملين في الصحيفة أكثر من الدولة فأصبح مثل "برافدا" جريدة الحزب الشيوعي السوفيتي وأصبحت التايمز "برافدا" في عهد "ميردوخ"، هذا ما أقصده، إن هذا النوع من الإعلام الصحفي أفرز من أطلق عليهم "إرهابيين الصوت والقلم"، وقد جعلتهم جزءًا من ثالوث "الشوارعيزم". "الشوارعيزم" هو حجب القانون والأعراف والجمال وحدود الالتزام الوطني والاستقواء على الناس ودفعهم إلى أكثر زوايا المشهد العام برودة وإعتامًا، إنه سلوك الأقوياء والمستكبرين ضد البسطاء.

رجاء محمد رشاد (محامية):

أصبحت الصحف عملاً تجاريـــًا بمعنى أن من يمتلك أموالاً يستطيع أن يصدر جريدة، كذلك أي شخص تربطه مصلحة ببعض المناصب يستطيع أن يصدر جريدة أيضًا، ولكي تكون الصحف قوية ومعبرة عن مطالب الشعب والمجتمع لابد أن تكون حزبية، ولكي يحدث هذا لابد أن تكون هناك أحزاب قوية، ولكن للأسف في مصر لا توجد أحزاب قوية لأسباب عدة. وأنا لي تجربة في العمل العام تخص أحزاب المعارضة لأنني أول أمينة للمرأة في حزب معارض في الإسكندرية وعلى مستوى الجمهورية، وأعرف أن مباحث أمن الدولة تعمل على التفرقة بين رؤساء الأحزاب أو حتى على مستوى الحزب الواحد حتى يقف نشاط الحزب، إن أحزابـــًا مثل الغد والوفد والأحرار والعمل أصبحت غير فاعلة بسبب تدخل الحزب الحاكم.

عمرو عبد السميع:

الصحف الحزبية لم تكن طوال الوقت ضعيفة، فصحيفة الوفد مثلاً في وقت من الأوقات كانت تبيع ٤٠٠ ألف نسخة، وبالتالي لا أستطيع أن آخذ هذا الكلام بشكل مطلق، لكن السياق السياسي الذي تخرج فيه الصحيفة هو الذي يحدد انتشارها من عدمه. أيضًا، وجود المنافسة بين الوسائل المرئية والمسموعة والمطبوعة أوجد تأثيرًا أفضل لبعضها دون البعض الآخر، فأصبح التليفزيون أكثر تأثيرًا في الناس على سبيل المثال، ويوجد ما يسمى "إخراج هذا بديلاً عن ذاك" بمعنى أن نخرج الجريدة الحزبية بديلاً عن الصحف الخاصة، أو الصحف الخاصة كبديل عن الصحف القومية والحكومية، هذه الصحف المفروض أنها في حالة تنافس على كسب القارئ، والسؤال هو هل هي تلبي مصالحه أم لا؟ ولماذا يذهب لشراء جريدة لا تلبي مصالحه أو لا تمده بالرأي والمعلومة؟ إنه يشتري جريدة لتسد احتياجًا داخليـــًا لديه. وعلى الرغم من ملاحظاتي على قناة الجزيرة على سبيل المثال إلا أنها تسد احتياجًا داخليـــًا لدى الناس في عرض الأخبار، حتى لو كان العرض ملونًا وليس مهنيًّا في بعض النواحي، ولكنها في النهاية في موقع الحدث تنقل للمشاهد ما يحدث بتقنية محترمة. إن الجرائد الحزبية ستصبح قوية عندما توجد حياة حزبية، وأتمنى أن تؤدي التعديلات الدستورية –والتي تتضمن بنودها محاولة تمكين الأحزاب من مقاعد أكبر في البرلمان– إلى تنشيط الحياة السياسية في مصر، بمعنى أن يكون هناك تأثير للكلام على أرض الواقع وداخل البرلمان.

جمال علي أحمد يوسف:

إن الإعلام هو مرآة المجتمع على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وليس كل ما يعرض على شاشات التليفزيون والصحافة وغالبية وسائل الإعلام هو الحقيقة بعينها، وأتساءل ما هو الحل؟ أيضًا أتساءل ما إذا كان برنامج "حالة حوار" هو بديل عن برنامج "دائرة الحوار" الذي كان يقدمه الدكتور "طه عبد العليم"، أم أنهما وجهان لإعلام واحد؟

عمرو عبد السميع:

إن الصديق العزيز الدكتور طه عبد العليم كان يقدم في برنامج "دائرة الحوار" شيئًا مختلفًا تمامًا عما أقدمه في "حالة حوار"، فقد كان يقدم حوار النخبة الحاكمة في أي مجال من المجالات العلمية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، لكن "حالة حوار مِلكٌ للناس، وهذا موضوع مختلف، ولا أظن أنه كان هناك ظهور للناس من قبل بهذا الحجم في أي برنامج تليفزيوني عارضين كل هذه الآراء والمطالبات.

عبد الفتاح متولي (موظف سابق في محافظة الإسكندرية):

الحوار مبدأ من مبادئ الإصلاح الشامل ولكن مليون قول بلا فعل لا تساوي شيئًا، وحينما نقرأ الواقع نجد أنه على الرغم من أن مصر بها أفذاذ وعلماء ولكن توجد قلة ممن تريد خرق السفينة لكي تغرق، نحن نريد منتدى للحوار من أجل قضية رغيف العيش وطوابير العيش لنسبة الـــ٦٥% من فقراء الشعب المصري. وقد كان أرسطو تلميذًا لأفلاطون ولكن لو لم يختلف مع أفلاطون لم نكن لنسمع عنه الآن فلابد أن يكون هناك توازن. هذا الشعب ليس عبيدًا، إنه شعب قوي يليق بمكانة مصر أكبر دولة عربية التي تتميز بثقلها الفكري والتاريخي والسياسي، ولكن ماذا نفعل مع من يسرقونه ويتاجرون بقوته، خاصة أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يقول إن هناك ٣٣٦ مليار جنيه مصري قد سُرقت بالفعل.

عمرو عبد السميع:

الحقيقة أن ما تذكره صحيح تمامًا ولكن نحن نعيش في منطقة بها دول تماثل أو تناظر ما يسمى بمرحلة النمو الاجتماعي التي نمر بها، إن ما نفعله ليس غاية المنى من حيث الديمقراطية ولكن أي فرد في تلك الدول يحسدنا من صميم القلب على أننا نستطيع أن نعبر عن أنفسنا، أما أن يتحول هذا الكلام إلى فعل على أرض الواقع فإن هذا هو عملنا، فنحن بشر، نحلم ولنا رأي ومصالح نناضل من أجلها، أنا ضد الكيانات التي لا أصل لها والأحزاب غير قوية لأنها ليس لها أساس اقتصادي

واجتماعي، وعندما قامت الثورة الصناعية الأولى حسمت القسمة داخل المجتمع البريطاني إلى شركات ونقابات، حيث خلقت الشركات تعبيرها السياسي في حزب المحافظين أما النقابات فقد خلقت تعبيرها السياسي في حزب العمال؛ دولة مصالح قائمة على أسس واضحة، أما بالنسبة للأحزاب في مصر فمن تمثل؟ وأين مصالح المواطن نفسه؟ إذن، فوظيفة الناس هي محاولة خلق منابر تتناغم مع مصالحها وإن لم تستطع فإنها تحاول تغيير المنابر الموجودة لتعبر عن مصالحها، إن لم تكن منابر حكومية فلتكن معارضة، وإلا سنظل واقفين عند هذا المشهد بلغة المسرح، أي أن نظل نتحدث بعزم وقوة وانفعال ونقف عند هذا الحد، لابد أن تكون هناك خطوة تلي هذا الوضع وتكون ترجمة لتلك الانفعالات وأن يصبح الشعب عنصرًا فاعلاً في الحياة السياسية في أي حزب يختاره ويعمل على تغيير هذا الحزب كي يحقق مصالحه.

السيد سليمان (مهندس):

دائمًا ما أحب في تعليقي أن أركز على الطرح الفكري الذي يقدَّم في الندوة، وقد تذكرت قصة سارتر عندما وصله خطاب من أحد الطلاب يقول له "لكي تكون أديبًا ملتزمًا لابد أن تنضم إلى الحزب الشيوعي"، فألف سارتر مجموعة من الكتب عما هو الأدب وما هو الالتزام، وقد ذكرني حديث الدكتور عمرو عبد السميع بهذه القصة. إن المشكلة الأساسية في بلادنا هي عدم تداول السلطة، وظهر مما تم طرحه في المحاضرة أن انتقاد السلطة وجه من وجوه الخيانة، كما أن المحاضرة بها خلط بين أدب الحوار والمناخ الذي يتم فيه الحوار، فالمناخ هو وسيط بين الصمت والشجار ولكن ليتحول الحوار إلى جزء من الثقافة فإنه يلزمه أدب وحُسن نية وأن يكون لدينا علم بما نتحاور فيه.

عمرو عبد السميع:

أولاً أنا لم أجعل الحوار مع السلطة الوطنية أو انتقادها مرادفًا للخيانة أبدًا، وإنما قلت إننا يجب أن ندخل معها في حوار ينضوي على فكرة قبول هذه السلطة الوطنية لأنها سلطة شرعية. ثانيا أنا لم أهاجم فكرة المجتمع المدني ولكنني هاجمت ممارسة بعينها، إن النسبية هي أساس الحوار، وعندما أتكلم عن بعض ممارسات المجتمع المدني فإنني لا أعني بذلك انتقاد المجتمع المدني كله، ولكن حينما أقول إن هذا المفهوم يستخدم استخدامًا خاطئًا فإن معي حقًّا. وفي الوقت نفسه، أؤكد فكرة قبول الآخر الذي أحاوره. وهناك عشرات النقاط السلبية التي من الممكن أخذها على الدولة في مصر، ووظيفتنا أن نقوم بهذا وأن نجعل الدولة تدخل في حوارات حول الإصلاح بهدف تحقيق نتيجة ولو ضئيلة، إن النتيجة الضئيلة لا تعني الفشل ولكنها تعني تحقيق نسبة ضئيلة من النجاح وأنه لابد أن نحاول مرة أخرى بهدف تحقيق المزيد، كما أن فكرة تداول السلطة في هذا الإطار فكرة صحيحة تمامًا

وهذا ما ننادي به جميعًا وعلينا أن نحققه، علينا أن نربي جيلاً جديدًا بهذه القيم، وأن نزرع بداخله ما يسمى الارتباط بالمستقبل وذلك حتى نساهم في تقدم بلادنا وصنع مستقبل أفضل لأولادنا وأحفادنا.

وفي النهاية، أشكركم وأشكر مكتبة الإسكندرية على دعوتها الكريمة، وإلى حوار قادم إن شاء الله.